التحدي الاجتماعي وأثره على تحقيق التنمية المستدامة في تونس

Social challenge and its impact on achieving sustainable development in Tunisia

طالب الدكتوراه/ صغير بورزاق [1،2]

[1] المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، (الجزائر)

[2] المؤلف المراسل: bourstrat@gmail.com

تاريخ الاستلام: 27/10/ 2018 تاريخ القبول للنشر: 21/07/2019 تاريخ النشر: 28/09/2019

❖❖❖❖❖❖❖

ملخّص:

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أنّ الانسان يشكل جوهر التنمية، وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير العمل والخدمات إلى جميع المحتاجين، أي تنمية بشرية تذهب إلى تحسين مستوى معيشة الأفراد وإيجاد فرص عمل والقضاء على التفاوت بين الطبقات الاجتماعية. ورغم الجهود المبذولة من طرف السلطات التونسية للحد من هذه الأوضاع الاجتماعية، إلاّ أنها مازالت تشكل عائقًا في تحقيق التنمية المستدامة، فالفقر وانخفاض مستوى المعيشة ونقص مناصب الشغل تعد أكبر التحديات الاجتماعية في تحقيق المخططات التنموية في تونس.

الكلمات المفتاحية: التحدي؛ التنمية؛ التنمية الاجتماعية؛ التنمية المستدامة؛ تونس

Abstract:

The social dimension of sustainable development emphasizes that man is the essence of development, Its ultimate goal is to pay attention to social justice, combat poverty, and provide employment and services to all those in need, Any human development that goes to improve the standard of living of individuals, create jobs and eliminate inequality among social classes. Despite the Tunisian authorities' efforts to reduce these social conditions, It remains an obstacle to achieving sustainable development. Poverty, low standard of living and employment are the biggest social challenges in achieving development plans in Tunisia.

key words: *the challenge; Development; Social development; sustainable development; Tunisia.*

مقدّمة:

لم تقتصر التنمية على البعد الاقتصادي بل أخذ البعد الاجتماعي حيزا كبيرا في مفاهيم التنمية المستدامة، والدولة التونسية ليست بعيدة عن دول العالم في مجال الاهتمام بفئات المجتمع، وفي إطار الجهود الرامية إلى الرقي بمؤشرات التنمية البشرية ترتكز الإصلاحات على مواجهة التحديات الاجتماعية كتقليص الفجوات المسجلة في مجالات دخل الأفراد والأسر ومقاومة الفقر ودفع التشغيل ومؤشرات التعليم والصحة، وبالتالي الأوضاع الاجتماعية التي تعيشها تونس اليوم تمثل تحديا للسلطة نتيجة قلة الموارد التي حالت دون تحقيق التنمية المستدامة خاصة في ظل الاحتجاجات الاجتماعية المستمرة.

الإشكالية:

لمعالجة هذا الموضوع جاءت الدراسة محاولة لوضع العلاقة الوثيقة بين التحديات الاجتماعية وأثرها في تحقيق التنمية المستدامة في تونس باللجوء إلى مجموعة من المؤشرات كالبطالة والتشغيل ومستوى الفقر لمعرفة مدى تأثير هذه العوامل على تحقيق التنمية المستدامة، ولدراسة ومعالجة هذا الموضوع يستدعي طرح الإشكالية التالية: كيف يمكن للتحدي الاجتماعي التأثير على مخططات التنمية المستدامة في تونس وما هي الآليات المتبعة لمواجهتها؟

التساؤلات الفرعية:

01- ماهي أهداف التنمية المستدامة والعلاقة التي تربط بينها والبعد الاجتماعي؟

02- ما هي التحديات والعوائق الاجتماعية التي أثرت على تحقيق التنمية المستدامة في تونس والاليات المتبعة لمواجهتها؟

وعليه، فالإجابة على الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية يستدعي صياغة الفرضية التالية:

كلما زادت نسبة البطالة والفقر وغياب العدالة الاجتماعية كلما أثر ذلك على المخططات التنموية لتحقيق التنمية المستدامة في تونس

أهداف الدراسة:

- التعرف على أهداف التنمية المستدامة
- محاولة التركيز على دور البعد الاجتماعي في تحقيق التنمية المستدامة
- التعمق في معرفة التحديات الاجتماعية التي حالت دون تحقيق المخططات التنموية في تونس
- استراتيجية تحقيق التنمية المستدامة والتوازن بين الجهات في تونس.

أهمية الدراسة:

تبرز أهمية البحث من خلال مساهمته بإلقاء الضوء على توضيح السياسات والاستراتيجيات المتخذة لمعالجة الوضع الاجتماعي التونسي، من أجل مقاومة الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية الجهوية عن طريق مؤسسات متعددة الاختصاصات من أجل إعادة تنشيط مقاربة التنمية الاجتماعية والحد من نسبة الفقر واستنباط واستحداث برامج جديدة وآليات من شأنها أن تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.

هيكلية الدراسة:

ولمعالجة هذا الموضوع وتأسيسًا لما سبق تم اتباع الخطة التالية:

- **المبحث الأول:** الإطار المفاهيمي للدراسة
- **المبحث الثاني:** التحديات الاجتماعية والتنمية المستدامة في تونس

المبحث الأول

الإطار المفاهيمي للدراسة

يعتبر مفهوم التنمية المستدامة من المفاهيم التي أثارت جدلاً وخلافاً واضحًا حول تحديد مضمونها وتعريفها على نحو دقيق، وذلك رغم الاتفاق على أهميتها في نهضة الشعوب ورقيها وضرورة تطبيقها من أجل تطوير شروط الحياة في المجتمعات على كافة الأصعدة، ونحاول في هذا المبحث الأول إلى التطرق إلى مفهوم التنمية المستدامة وأهدافها.

المطلب الأول: مفهوما التحدي والتنمية المستدامة

هناك علاقة وثيقة بين التحديات الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة وبالتالي سنتعرض خلال هذا المطلب الأول إلى مفهوم التحدي وأهم التعاريف للتنمية المستدامة

الفرع الأول: مفهوم التحدي

اشتقت كلمة "تحدي" من الناحية اللغوية من اللفظ "تحدّ"، حيث يُقال في اللغة العربية فلان تحدى فلان حول شيء معين أي طلب مباراته في هذا الشيء، ويقابل لفظ التحدي في اللغة الإنجليزية بكلمة(Challenge) ، وبالفرنسية (Défi). وتشير القواميس الانجليزية إلى عدة معان للتحدي، فهو يعبر عن شيء صعب يجب اختباره ويحتاج إلى القوة والمهارة، وهو أيضاً دعوة للمنافسة والمواجهة كأن يقترح شخص مبارزة آخر وما إلى ذلك[1].

ومن الناحية العلمية فإن المتفق عليه أن مُفردة "التحدي" يقصد بها مجموعة معقدة من المشاكل والظروف التي ننتجها في الواقع والمستقبل بإرادتنا ورغباتنا الواعية وغير الواعية. فلقد عرفها "سليمان عبد الله الحربي" بأنها: "المشاكل والصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد وتعوق من تقدمها وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية المشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها" [2]. فعلى سبيل المثال تعتبر كل من معضلة البطالة ومشاكل الانفجار الديمغرافي تحدياً بالنسبة للدولة.

وفي هذا السياق تبرز لدينا إشكالية التفريق بين مفهومي "التهديدات" و"التحديات" فالتحديات هي "المشاكل أو الصعوبات أو المخاطر التي تواجه الدولة وتحد أو تعوق من تقدمها، وتشكل حجر عثرة أمام تحقيق أمنها واستقرارها ومصالحها الحيوية الذاتية والمشتركة ويصعب تجنبها أو تجاهلها"[3]. وقد تبدأ وتنتهي دون الوصول إلى مستوى التهديدات. فهذه الأخيرة قد يكون تأثيرها مباشراً في الأمن. أما التحدي فإنه لن يكون كذلك إلا على الأجلين المتوسط والبعيد.

الفرع الثاني: تعريف التنمية المستدامة

لقد ظهر مفهوم التنمية المستدامة في أواخر الثمانينات من القرن الماضي، حيث ورد استخدام هذا المصطلح لأول مرّة في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية(United Nation Commission for Environment and Development) الصادر سنة 1987، المعنون ب: "مستقبلنا المشترك"، والمعروف بتقرير "برونتلاند" نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج السابقة التي ترأست هذه اللجنة، جرو هارلم برونتلاند "Gro Harlem Brundtland"[4]، ومن بين التعريفات الأوسع انتشارا في هذا التقرير، الذي عرّفها بأنّها: والتنمية المستدامة حسب هذا التقرير هي التي تلبي حاجات الجيل الحاضر من دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية حاجاتها. فهي إذًا تنمية تراعي حق الأجيال القادمة في الثروات الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، كما أنّها تضع الحاجات الأساسية للإنسان في المقام الأول، وهو جوهر وروح معنى التنمية المستدامة. وأولياتها هي تلبية حاجات الإنسان من الغذاء والمسكن والملبس وحق العمل والتعليم والحصول على الخدمات الصحية بصفة دائمة، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياته المادية والاجتماعية. وهو ما نقصده في قول الأبعاد الاجتماعية في التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق ذهب المشرع الجزائري إلى تعريف التنمية المستدامة في المادة الرابعة من القانون رقم 03-10 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، بأنها: " مفهوم يعني التوفيق بين تنمية اجتماعية واقتصادية قابلة للاستمرار وحماية البيئة، أي إدراج البعد البيئي في إطار تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال* الحاضرة والأجيال المستقبلية[5]. من خلال هذه المفاهيم يمكن أن نستخلص أنّ التنمية المستدامة ترتكز على ثلاثة أبعاد: اقتصادية واجتماعية وبيئية، كما اهتمت في بعض المواضع بالتنوع الثقافي كأحد مكونات التنمية المستدامة، أما بالنسبة للتعريف الأكاديمي للتنمية المستدامة فهو: تنمية الناس (عن طريق الاستثمار في الموارد البشرية وليس الموارد المادية كون البشر هم الثروة الحقيقية للأمم)، من أجل الناس(بضمان توزيع ثمار النمو الاقتصادي بعدالة وعلى نطاق واسع) بواسطة الناس (بإعطاء الفرص للجيل الحاضر والجيل المقبل للمشاركة فيها) وترعى نظم الطبيعة(من خلال الاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية)[6].

وفي هذا السياق فإن التحدي الاجتماعي الذي تواجهه تونس هو الذي يعنينا في هذه الدراسة، وبالتالي يستند مفهوم التنمية المستدامة إلى مجموعة من الأسس الرامية إلى تحقيق أهدافها وهي أسس اقتصادية وبيئية وتقنية واجتماعية، ويشير هذا الأخير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، والتنوع والتعددية، والمشاركة الفعلية للمواطن في صياغة القرار، كما يجب ألا ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم على قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على النوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب عن ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين. معنى ذلك أنه لابد من أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل

كل ما يعود على المجتمع بالنفع، بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم على العائد والتكلفة المادية استنادًا إلى مردود الآثار الاقتصادية والبيئية فقط غير المباشرة وما يترتب عليها من تكلفة اجتماعية.

وبالتالي فإن عملية بناء وتأمين التنمية المستدامة لا بد أن تتضمن ثلاثة أبعاد حيوية هي[7]:

البعد الاقتصادي: توسيع أو زيادة الانتاج والدخل والثروة وتراكم رأس المال

البعد الاجتماعي: تعزيز التنمية الاجتماعية المتضمنة عدالة التوزيع والاستفادة من المنافع المتحققة.

البعد البيئي: حماية البيئة وتجديدها.

المطلب الثاني: أهداف التنمية المستدامة

أهداف التنمية المستدامة هي خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، فترمي إلى تحسين نوعية حياة الأفراد بعدّة طرق هي: القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز الصحة والتعليم...وهذا على النحو الذي سنبينه خلال هذا المطلب الثاني.

الفرع الأول: الأهداف الاجتماعية

تتمثل الأبعاد الاجتماعية للتنمية المستدامة في تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع فيما يتعلق بتوزيع الموارد والاستفادة من الخدمات وإتاحة الفرص، وإشراك الأفراد في إعداد وتنفيذ البرامج التنموية[8]، وعدم تهميش الجماعات والفئات والطبقات الاجتماعية أو تدمير جوانبها الثقافية والروحية، والعمل على زيادة الترابط الاجتماعي وتقويته والحفاظ على الهوية الثقافية السائدة[9]، والحد من الفقر والجوع ونسبة الوفيات عند الأطفال وترقية المساواة بين الجنسين.

لقد تبين أن ظاهرة الفقر قد عرفت تطورًا مخيفًا لم يمس دول إفريقيا وآسيا فحسب بل مس سائر الشعوب في العالم حتى شعوب الدول الغنية بأشكال متفاوتة باختلاف المناطق والبلدان، ففي الاتحاد السوفياتي سابقا مثلا بدءا من 1992 بدأ المجتمع يدخل في حالة من الفقر المتسارع بسبب التضخم وما نجم عن خصخصة الصناعات من بروز أعداد كبيرة من البطالين إثر تسريح ملايين من العمال، وضعفت القدرة الشرائية بسبب زيادة الأسعار، ونقص الأجور و"كذلك هبوط الناتج الصناعي في الاتحاد السوفيتي بأسره وفقا للبنيات الرسمية بنسبة 48.8 وإجمالي الدخل المحلي بنسبة 40.0 في فترة 1989-1995، وما زال الناتج مستمرًا"[10].

إن الواقع الاجتماعي يتناقض تناقضا صارخًا مع ما هو عليه حال الاقتصاد العالمي من غلق للمصانع وتسريح للعمال وتكديس رؤوس الأموال وهروب الكفاءات كلها عوامل أدت إلى الانخفاض في مستوى معيشة الشعوب مما نجم عنه فقر عالمي رهيب، بالإضافة إلى اختلال التوازنات في القطاعات المختلفة، القطاع الزراعي والصناعي والخدماتي وكذا الاختلالات في الميدان الاجتماعي، وبالتالي توجد علاقة بين البطالة والفقر وإن بدت في منطقها من البديهيات، حيث يعدّ فقيرًا كل من ليس له عمل كمورد رزق لتلبية حاجاته الأساسية، إلا أنه توجد متغيرات أخرى تؤثر في هذه البديهية ومن أهمها المجال الحضري، حيث يمكن أن تكون العلاقة سببية بامتياز بين البطالة والفقر، إلا أنه في المجال الريفي لا تكون هذه العلاقة واضحة بحكم العلاقات الاجتماعية وحالة التضامن الموجودة بين سكان هذا المجال.

وفي هذا المجال بنيت أهداف التنمية المستدامة على المضي قدمًا لإنهاء كافة أشكال الفقر، والأهداف الجديدة متفردة من ناحية أنها تدعو جميع الدول الفقيرة، والغنية ومتوسطة الدخل إلى العمل لتعزيز الرفاهية في ذات الوقت الذي تحمي فيه الكون. كما أنها تقر بأن الفقر يجب أن يمضي يدا بيد مع الاستراتيجيات التي تبني النمو الاقتصادي وتعالج سلسلة من الحاجات الاجتماعية بما فيها التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، وتوفير فرص العمل، في ذات الوقت الذي يتم فيه معالجة التغييرات المناخية والحماية البيئية، وعلى الرغم من أهداف التنمية المستدامة ليست ملزمة قانونًا، فإن المتوقع أن تأخذ الحكومات زمام ملكيتها وتضع أطر وطنية لتحقيقها[11].

الفرع الثاني: الأهداف البيئية والاقتصادية

تهدف التنمية المستدامة من الناحية البيئية إلى منع التلوث بكل أشكاله والحدّ منه، ورفع مستوى إدارة الموارد الطبيعية والبيئية وعدم القيام بالاستغلال المفرط لها أو استنزافها، والحفاظ على سلامة الأنظمة الإيكولوجية التي تديم الحياة على الأرض[12]، والحفاظ على التنوع البيولوجي من خلال حماية النوع النباتي والحيواني، والاهتمام بالقضايا الكونية كالتغيرات المناخية، الاحتباس الحراري والفيضانات.

بناء على ما تقدم يمكن أن نلاحظ العلاقة الوثيقة بين التنمية والبيئة فالأولى تقوم على موارد الثانية ولا يمكن أن تقوم التنمية دون الموارد البيئية وبالتالي فإن الإخلال بالموارد من حيث إفسادها سيكون له انعكاساته السلبية على العملية التنموية والإخلال بأهدافها كما أن نقص الموارد سيؤثر على التنمية من حيث مستواها وتحقيق أهدافها حيث أنه لا يمكن أن تقوم التنمية على موارد بيئية متعدية كما أن الأضرار البيئية ومواردها يضر باحتياجات البشرية، وعليه ينبغي على التنمية أن تقوم على أساس وضع الاعتبار للبيئة وأن ينظر إلى البيئة والتنمية باعتبارها متلازمين فالتنمية لن تحقق أهدافها دون الأخذ بسياسات بيئة سليمة[13].

إن الصراع بين البيئة والتنمية الذي ظهر في مطلع ستينات القرن العشرين أسهم بشكل أو بآخر في تأخير الاهتمام بالبيئة وإدراك أهمية البيئة في التنمية وذلك لأن المطالبة بحماية البيئة كرد فعل للكوارث البيئية التي شهدها العالم من جراء النشاطات الصناعية والتكنولوجية وبالتالي ظهرت هذه المطالبة بأنها تقف موقفا معارضا من التقدم العلمي والتكنولوجي. إن ظهور الحركات المطالبة بحماية البيئة في مطلع ستينيات القرن العشرين كرد فعل لما أنتجته الصناعة من تدهور في البيئة يعتبر بمثابة القلق على البيئة من الأخطار المضرة بما هو قلق لم يكن جديدا على الانسان حيث أن قلقه على البيئة بسبب تدهورها بفعل التعامل مع مواردها هو قلق قديم يمتد إلى العصور التي انتقل فيها الانسان إلى حياة الزراعة[14].

تسعى التنمية المستدامة من الناحية الاقتصادية إلى تحقيق النمو الاقتصادي وتحسين مستوى الدخل القومي والفردي وكذلك زيادة الناتج القومي، حسن استغلال المواد المتاحة، وذلك بتحقيق أكبر قدر ممكن من الانتاج والمنافع بأعلى جودة وأقل تكلفة وفي أقرب وقت ممكن[15].

وفي هذا السياق نركز على الأمن الاقتصادي الذي يعتبر من أهم القضايا التي تستقطب اهتمام المسؤولين السياسيين نظرًا لما يمثله من مؤشر على مدى نجاح النظام القائم في توفير مستلزمات العيش الكريم والتنمية لمختلف فئات الشعب. كما أن الأمن الاقتصادي تعبير عن نجاح السلطة نسبيا في تحقيق الاستقلال الاقتصادي للبلاد والابتعاد عن الضغوطات التي من شأنها الإضرار بمصالحها الحيوية، فالاستقلال الاقتصادي يهدف بدرجة أولى إلى بناء اقتصاد وطني عصري يتمتع بدرجة عالية من التنوع والتقدم التكنولوجي وقادر على تحقيق مستوى عيش مرتفع للسكان، كما يتمتع هذا الاقتصاد بدرجة من الاستقلالية أي بحدّ أدنى من الاكتفاء الذاتي التي تمكنه من مواجهة الضغوطات الخارجية المختلفة كشرط أساسي لتحقيق الأمن الشامل.

المبحث الثاني

التحديات الاجتماعية والتنمية المستدامة في تونس

شهدت تونس منذ استقلالها عدة أحداث أدت إلى انخرام الأمن الاجتماعي وساهمت عوامل داخلية وخارجية في تشكيل بعض المظاهر الاجتماعية التي أدى تفاقمها إلى التأثير على التنمية، وبالتالي هذه التحديات الاجتماعية كان لها الأثر الواضح على التنمية المستدامة في تونس، وستتطرق الدراسة في هذا المبحث الثاني إلى العلاقة ما بين البعد الاجتماعي والتنمية المستدامة والتحديات الاجتماعية التي أثرت على التنمية المستدامة في تونس.

المطلب الأول: البعد الاجتماعي وأثره على التنمية المستدامة في تونس

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشكل من الشفافية والنزاهة واستدامة المؤسسات في ظل التنوع الثقافي، وعليه سنتطرق في هذا المطلب الأول إلى العلاقة ما بين البعد الاجتماعي والتنمية المستدامة في الفرع الأول وإلى التحديات الاجتماعية وانعكاساتها على التنمية المستدامة في تونس في الفرع الثاني.

الفرع الأول: علاقة البعد الاجتماعي بالتنمية المستدامة

يكون النظام مستدامًا اجتماعيًا في حال تحقق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية[16]، وهذا ما سنوضحه من خلال مفهوم التنمية والعلاقة بين البعد الاجتماعي والتنمية المستدامة، إن التنمية هي: عملية الانتقال بالمجتمعات من حالة ومستوى أدنى إلى حالة ومستوى أفضل، ومن نمط تقليدي إلى نمط أخر متقدم كمًا ونوعًا وتعد حلا لابد منه في مواجهة المتطلبات الوطنية في ميدان الانتاج والخدمات، وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليست عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية فقط بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وحق التعبير والحفاظ على البيئة وحق المشاركة في تقرير شؤون الأفراد بين الأجيال الحالية والمقبلة[17].

إن البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة يرى أنّ الإنسان هو جوهر التنمية والذي يهتم بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر، ويحتاج هذا إلى تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية على الأخص، ولكن هذا التغيير لا يمكن أن يتم إلا من خلال أمر من الأعلى أي من السلطة الحاكمة بل من خلال التنظيم الشعبي الاجتماعي الذاتي والتعاون ما بين القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة، وممارسة الديمقراطية الاقتصادية من خلال عملية تشاورية تشاركية تتضمن كل قطاعات المجتمع.

لذا فإن دراسة البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في تونس خاصة في ظل تراجع الاقتصاد التونسي وانعكاسه على الجبهة الاجتماعية، وحسب المختصين والخبراء فإن النظام الاجتماعي يكون مستداما اجتماعيا في حال حقق العدالة في التوزيع وإيصال الخدمات الاجتماعية كالصحة والتعليم إلى محتاجيها والمساواة في النوع الاجتماعي والمحاسبة السياسية والمشاركة الشعبية، ونلاحظ أن المجتمع التونسي يعاني من عدة مشاكل اجتماعية متعلقة بالفقر وعدم التوفر على ما يضمن حياة كريمة، وأن هذه المشاكل ستتفاقم إذا ما واصلت الحكومة التونسية في السياسة الاقتصادية التي تنتهجها حاليا وستترتب عنها احتجاجات اجتماعية تؤثر على استقرار تونس، ما لم تقوم الحكومة بإصلاحات اقتصادية واجتماعية نابعة من خصوصية المجتمع التونسي وذلك بمحاربة الفساد، وفرض ضريبة على الثروة، وكذا محاربة الأثرياء الجدد، وترسيخ قيم المواطنة لتحقيق السلم الاجتماعي التنموي.

ومن الاستدامة يتضح أنّ المسألة الاجتماعية مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالنمو والتطور الاقتصادي وأن تحقيق التنمية المستدامة يمر عبر معالجة المسائل الاجتماعية، ومن بينها وأهمها، مشكلتا العمل والبطالة. فيمكن اعتبار هذين الأخيرين بمنزلة الحلقة المفقودة في معادلة استدامة التنمية وعلاقاتها بالأمن والاستقرار الاجتماعي، وانعدام ذلك يعتبر تجاوزًا لحقوق الانسان وانعدام الكرامة وتصاعد خطر التوترات الاجتماعية والعنف.

ومن ثم فإن السعي للوصول إلى المستوى اللائق بالطبقة العاملة المنتجة، يكون حجر الزاوية في التنمية والقضاء على الفقر[18]. إن تحسين معدلات النمو الاقتصادي يشمل من بين ما يشمله الحد من الفقر. ولن يكون بمقدور أي نمو في الاقتصاد أن يحد من الفقر بشكل فعال إلا من خلال نمو الانتاج وانخفاض البطالة، والاستدامة الاجتماعية هي إحدى مكونات التنمية البشرية، وهي تهدف إلى توفير الشروط التي تسمح للأجيال المستقبلية بالمحافظة على الكرامة الانسانية، ويتطلب ذلك جهدًا عند الأجيال الحاضرة، ما يسهم في توفير عناصر النمو على المدى الطويل لأجيال المستقبل.

وفي هذا السياق يرتبط الفقر ارتباطًا وثيقًا بالعمل والبطالة. فقد أقر مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في سنة 1990 الذي أنعقد ب " كوبنهاجن" بشأن التنمية الاجتماعية" ووجود الصلة بين القضاء على الفقر والعمالة"[19]. كما أنه يوجد ارتباط مباشر بين المكونات النوعية للعمالة من حيث درجة التأهيل والتكوين والتدرب والكفاءة بين الفقر وإنتاجية العمل، فتحسين الإنتاجية مصدر حيوي للتحسينات المستدامة وغير التضخمية في مستويات المعيشة وفرص العمل والحد من الفقر.

الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية وانعكاساتها على التنمية في تونس

من ضمن التحديات الواضحة التي تواجه المجتمع التونسي بعد الثورة التحديات الاجتماعية وسنتطرق إلى مشكلتي البطالة والفقر كأهم التحديات التي تؤثر في الاستقرار الأمني في تونس.

1 - البطالة

تعود الاحتجاجات والإضرابات في تونس إلى انتشار البطالة والتهميش خاصة بين صفوف الشباب الحاصلين على شهادات جامعية طالبوا بفرص عمل، لاسيما أن نسبة البطالة لدى هذه الشريحة وصلت إلى حوالي 14% حسب الإحصائيات الرسمية.

وكانت الحكومة قد أعلنت العديد من المشاريع للتخفيف من حدة البطالة، على غرار مشروع الخارطة الصناعية الجديدة لدعم تنمية المناطق الداخلية، ومشروع تنمية مناطق الوسط والشمال الغربيين[20]. كما قامت الحكومة بدمقرطة الجامعات بأن وزعت الجامعات داخل كل ولاية تقريبا، وهو ما أدى إلى الاختلال بين العرض والطلب، فأصبحت الجامعة التونسية تعيش ضغوط التكوين ولم يعد الاقتصاد التونسي بمختلف هياكله قادرا على استيعاب تلك الطاقات الجامعية الشابة.

ويتميز سوق العمل بارتفاع كبير في نسبة البطالة وصلت في بعض الأحيان إلى أكثر من 19.5%، ولمعرفة طبيعة ظاهرة البطالة في تونس، لابد من أن نفهم أن المؤشرات الحالية حول معدلات العمالة وسبب البطالة في تونس تشير إلى أنه من الصعب الوصول إلى نتائج إيجابية في مجال تحقيق التنمية المستدامة، لأن ذلك يتطلب تخفيض نسبة البطالة حيث يؤدي ذلك إلى التحكم في تفاقم الفقر[21].

الجدول رقم01: نسبة البطالة في تونس حسب الجنس(2010-2014).

الجنس	السنة				
	2010	2011	2012	2013	2014
ذكور	-	15.2	14.3	13.2	12.7
إناث	18.9	27.8	25.3	22.6	21.5
المجموع	14.9	21.5	19.8	15.8	15.2

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء بتونس (جويلية 2014).

وما يمكن ملاحظته أن واقع البطالة في تونس معقد جدا، وهي مشكلة مستمرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا نتيجة النمط التنموي المتبع، حيث أجبرت تونس على الانخراط في برنامج التكيف الهيكلي، حال كثير من دول العالم الثالث من أجل جدولة ديونها. وذلك بشروط تستهدف ما أصبح يعرف باسترداد التكلفة "la recuperation des courts" على المدى القصير، من خلال الضغط على الإنفاق العمومي في المجالات الحيوية ورفع الدعم عن المواد الأساسية التي تمثل قوام نفقات الاستهلاك للفقراء وتحديد التجارة الخارجية.

ونتيجة لهذه السياسة تراكمت الديون حتى بلغت 10.480 مليار يورو سنة 2006، أي ما يعادل 59.68% من الناتج الإجمالي الخام، وقدرت سنة 2014 ب 20 مليار يورو تقريبا وانعكست هذه الإجراءات

الاقتصادية سلبا على الوضع المعيشي للمواطن من خلال تدهور القدرة الشرائية بفعل ارتفاع الأسعار وتقليص في فرص الشغل وارتفاع في نسبة البطالة وتزايد في الفوارق الاجتماعية.

وفي هذا المجال بلغ معدل البطالة سنة 2014 نسبة 15.2 % تقريبا (12.7% ذكورا و5.21% إناثا). وتدل الإحصاءات اليوم على أن معدلات البطالة ليست هي نفسها التي كانت تمتاز بها فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. ومس تفاقم هذه الظاهرة كل الفئات الاجتماعية ولاسيما الشباب وأصحاب الشهادات العلمية، فمن مجموع العاطلين عن العمل البالغ عددهم سنة 2014 قرابة 800 ألف شخص نجد أن أكثر من 65% منهم تقل أعمارهم عن 30 سنة[22]. وحسب إحصاءات سنة 2014 بلغ عدد طالبي العمل الذين تقل أعمارهم عن 30 سنة حوالي 544 ألف شخص، وحوالي 73.5% من البطالين الذين ليس لديهم مؤهل دراسي يسمح لهم بالالتحاق بمناصب الشغل المطروحة. كما بلغت البطالة بالنسبة للقاطنين في الأرياف سنة 2012 حوالي 49% ، بعد ما كانت 36.3% في نهاية سنة 2010 وبالرغم من تراجع نسبة البطالة ابتداء من سنة 2012 إلى يومنا هذا فإن سوق العمل في تونس يتصف بتأثيره السلبي في الاقتصاد الوطني من خلال تفاقم العمل غير الرسمي، فهناك دراسات ترى أن هناك القطاع غير المهيكل يستوعب 44% من اليد العاملة النشيطة[23].

أما بالنسبة لليد العاملة الدائمة سواء في القطاع العام أو في القطاع الخاص فلا يمثل سوى 63% وعدد العمال الأحرار في السوق الموازي لا يمثل سوى 37% من مجموع اليد العاملة النشطة. أما بالنسبة للعاطلات عن العمل من النساء بلغت247.7 ألف بنسبة بطالة في حدود 3،23 % مقابل 398 ألف عاطل من الذكور بنسبة 13.9% . ونلاحظ التفاوت الجهوي في المستوى المعيشي حيث أن أقل نسبة بطالة سجلت في إقليم تونس الكبرى 18%، بينما تم تسجيل أعلى نسبة بطالة في الجنوب الشرقي بنسبة 23.5%. كما أن عدد العاطلين من العمل بين حاملي الشهادات العليا سجل ارتفاعا بأكثر من ثلاثة آلاف ليكون في حدود 231ألف مقابل 228ألف عاطل خلال الثلاثي الرابع من سنة 2012 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: توزيع العاطلين من بين حاملي شهادة التعليم العالي حسب نوعها(2010-2014).

الشهادات العلمية	السنـــة				
	2010	2011	2012	2013	2014
شهادة تقني سام أو ما يعادلها	57.9	87.1	79.0	70.8	66.2
الإجازة في الإنسانيات	21.1	32.0	39.9	70.8	66.2
الإجازة في الحقوق والتصرف والاقتصاد	22.9	30.8	31.9	37.1	33.8
الإجازة في العلوم(رياضيات، فيزياء، كيمياء)	27.2	36.9	46.3	63.4	71.4
شهادات تعليم أخرى (هندسة، طبيب، صيدلي)	9.9	15.5	18.1	26.4	29.6
المجموع	139.0	202.3	210.2	234.9	241.3

المصدر: المسح الوطني حول السكن والتشغيل، تونس: المعهد الوطني للإحصاء، 2015.

ويمكن اختصار ذلك حسب الجنس كما يلي:

الجدول رقم 03: نسبة البطالة من بين حاملي الشهادات العليا(2010 ـ 2014).

الجنس	السـنة				
	2010	2011	2012	2013	2014
ذكور	15.8	23.1	19.5	22.0	21.2
إناث	32.9	44	45.8	43.5	40.8
المجموع	23.3	33.5	32.6	32.7	31.4

المصدر نفسه.

ويرجع معظم المختصين تفاقم ظاهرة البطالة في تونس إلى الأسباب التالية:

- ضعف القطاعات الاقتصادية التي تحتاج إلى يد عاملة كثيفة وعلى رأسها قطاع الصناعات التحويلية نتيجة ضعف تنافسها أمام المنافسة الأجنبية. وبالتالي المشكلة التي تعاني منها تونس هي سوق العمل وعدم قدرة القطاع الصناعي، على خلق فرص عمل، نتيجة التدني الشديد في معدلات النمو، ما أنعكس سلبًا على القدرة على خلق مناصب الشغل وأدى إلى فقدان بعضها.

- تزايد ظاهرة تسريح العمال نتيجة سياسة إعادة هيكلة القطاع الاقتصادي العام، تحت ضغط ما يسمى تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي، الذي فرضه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث تم تسريح حوالي 12000 عامل خلال الفترة 2000-2008 ولا سيما في القطاع الخاص.

وبالتالي نجد من خلال النتائج السابقة أن سوق العمل تميز بارتفاع كبير في نسبة البطالة . ولمعرفة طبيعة ظاهرة البطالة في تونس، لابد من أن نفهم أن المؤشرات الحالية حول معدلات العمالة، ونسب البطالة في تونس تشير إلى أنه من الصعب الوصول إلى نتائج إيجابية في مجال تحقيق التنمية المستدامة، لأن ذلك يتطلب خفض نسب البطالة بحيث يؤدي إلى التحكم في تفاقم الفقر، وهي فرصة لا تتوافر على المدى القصير، من خلال التفويت في المؤسسات العمومية، والضغط على الإنفاق العمومي في المجالات الحيوية، ورفع الدعم عن المواد الأساسية التي تمثّل قوام نفقات الاستهلاك للفقراء، وتحرير التجارة الخارجيّة.

ونلاحظ أيضًا أنّ العمالة تتوزع على مختلف النشاطات الاقتصادية بصفة غير متوازنة، حيث يحظى قطاع الخدمات بنصيب الأسد منها بنسبة 51.3 بالمئة من جملة القطاعات الأخرى، الجدير بالذكر أن طالب الشغل في تونس يخير بين العمل في القطاع العام وخاصة في مجال الخدمات وهذا مرتبط بعقلية الاستقرار، وهو إرث من الحقبة السابقة" (التعاضدية) حين كان الموظف يتمتع بجراية قارّة ومرتبة ومكانة اجتماعية ورأس مال رمزي اجتماعي كقيمة مضافة في المجتمع التقليدي، وهو ما يمكن أن نلخصّه من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم04: توزع المشتغلين حسب قطاع النشاط الاقتصادي

الوحدة: الألف

القطاع/السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الفلاحة والصيد البحري	575.8	522.2	532.1	514.1	503.5
الصناعات المعملية*	598.2	575.3	601.4	624.3	637.5
الصناعات غير المعملية	474.0	465.5	461.0	483.3	499.1
الخدمات	1599.4	1575.8	1622.7	1692.6	1741.2
غير مصرح به	30.0	16.3	12.9	12.2	11.2
المجموع	3277.4	3155.3	3234.3	3326.6	3392.5

المصدر: المسح الوطني حول السكن والتشغيل(تونس: المعهد الوطني للإحصاء، 2015).

يوضح تحليل واقع البطالة في تونس أن الوضع معقد، وهي مشكلة مستمرة منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وذلك نتيجة طبيعة للنمط التنموي التابع، حيث أجبرت تونس على الانخراط في برنامج التكيّف الهيكلي، حال الكثير من دول العالم الثالث من أجل جدولة ديونها بشروط تستهدف ما أصبح يعرف ب " استرداد التكلفة".

2- التفاوت الجهوي وارتفاع نسبة الفقر:

أدى غلاء المعيشة وصعوبة العيش في المدن الكبرى لذوي الدخل المحدود إلى تقهقر الطبقة الوسطى. فمن الناحية النظرية تؤدي هذه الفئة الوسطى دورا أساسيا في تحقيق التوازن الاجتماعي والحراك الاقتصادي، إذ تشير الإحصاءات الرسمية إلى تضاعف عدد السكان الذين يعتمدون على الاستدانة من البنوك للإنفاق لشراء البيوت والسيارات الخاصة. فأرتفع عددهم من 50 ألف شخص عام 2003 إلى 800 ألف شخص عام 2008، محققا رقما قياسيا، ويقول خبراء اقتصاديون أن غالبية أرباب البيوت من الأسر المتوسطة صاروا يستدينون لاقتناء بيت جديد أو سيارة أو لشراء الأثاث والتجهيزات المنزلية وهذا ما أدى إلى تضخم حجم الديون الخاصة[24].

وبالتالي كشفت الثورة التونسية التي اندلعت في جميع أنحاء تونس عن سقوط النموذج التونسي، وهذا يعود إلى أزمة النمو غير المتكافئ والفجوة الكبيرة بين المركز والأطراف، حيث تركزت 80% من الاستثمارات الحكومية والخاصة في المناطق الساحلية والشمالية والشرقية للبلاد، بينما عانت المحافظات الداخلية في الغرب والجنوب من نقص الاستثمارات والخدمات والوظائف.

وكان التصدع المتمثل في الفوارق بين جهات البلد الواحد وراء الاضطرابات الاجتماعية والسياسية لأنه جسد المعوقات الفردية في مجال الدخل والشغل. فهو يزيد من تضخم الفوارق القائمة وبالتالي شهدت تونس اتساعا كبيرا في الفجوة الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة في ظل نمو طبقة رأسمالية استحوذت على نصيب الأسد من ثمار التنمية الاقتصادية[25].

ومنذ بداية 2008 شهدت مدينة الرديف انتفاضه، عرفت بانتفاضة الحوض المنجمي نتيجة هذا التفاوت الاجتماعي، وتجددت في صائفة 2010 الانتفاضة في مدينة ابن قردان الحدودية مما سبب

مواجهات بين الشباب المتظاهر وأعوان الأمن. وقد جوبهت الانتفاضات بالقمع المسلط على أعداد كبيرة من المواطنين الذين نزلوا إلى الشوارع رافعين مطالب ذات طابع اجتماعي اقتصادي ولم تمر بضعة أشهر حتى انتشرت الانتفاضات في بقية المناطق الداخلية المهمشة "سيدي بوزيد والقصرين" لتنتهي بقيام الثورة التونسية[26].

أما من حيث الخدمات الاجتماعية فإن إحصاءات 2005 تشير إلى انقسام المشهد التونسي بين الشرق والغرب، حيث بلغ التزود بالماء الشروب في الوسط الريفي 69.7% في ولاية جندوبة و87% بالقصرين، بينما يعيش 10% من سكان منطقة القصرين خارج الشبكة الكهربائية مقابل 2.1% بتونس و2.3% بآريانةو2.8% بالمنستير، وفي الوسط لا يتجاوز عدد المنازل المجهزة ببيت حمام نسبة 10%، وتبلغ نسبة الولادات المنزلية خارج المستشفيات 36% في ولاية زغوان، و49% بمنوبة و 65% بالقصرين من مجموع الولادات مقابل 3%في ولايات تونس وصفاقس وبنزرت وباجة، ونجد في القصرين 45 طبيبا لكل 1000 مواطن مقابل 363 بتونس و175بصفاقص[27].

بالرغم من الاهتمام المتزايد بتحقيق الاستدامة بتونس إلا أن الواقع الحالي لا يسمح بتحقيق تلك التنمية المستدامة نظرا لزيادة نسبة الفقر وتفاقم الأمية والبطالة وارتفاع نسبة الوفيات وغيرها[28]. ومن الاستدامة يتضح أن المسألة الاجتماعية مرتبطة ارتباطا وثيقا بالنمو والتطور الاقتصاديين[29].

ويعتمد تحسين معدلات النمو الاقتصادي على الحد من الفقر وذلك من خلال نمو الإنتاج وانخفاض البطالة. إن الوضع الحالي هو نتاج للأزمات المتتالية التي عرفها الاقتصاد التونسي في الثمانينيات، بل قد يعود إلى عقود ماضية تتلخص في النمط التنموي المتبع منذ الاستقلال حيث تعرضت تونس لأزمات متعددة ومتتالية سنوات"1978-1982-1987" خلفت آثارا سلبية بليغة في اقتصادها.

وتشير مختلف التقارير عن الوضعين الاجتماعي والاقتصادي في تونس إلى ارتفاع نسبة الفقر، بالرغم من التحسن في بعض مؤشرات التنمية الصحة والتربية، وانخفاض نسبة الوفيات، بالإضافة إلى المساواة بين الجنسين وتبقى نسبة الفقر مرتفعة بالمناطق الريفية ولدى النساء الشابات خاصة.

وبحسب المعهد الوطني للإحصاء تبلغ نسبة السكان الذين يعيشون تحت نطاق الفقر الأدنى المدقع 3.08% أي حوالي 400 ألف تونسي في حين تبلغ نسبة التونسيين الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى 11.4 أي قرابة مليون و200 ألف فرد، وقد تراجعت نسبة الفقر من 23.04% إلى 15.02% سنة 2014. والفقير هو كل شخص يقل دخله عن الدولار في اليوم، أما البنك الدولي فعرف الدول الفقيرة بأنها الدول منخفضة الدخل أي التي يقل فيها دخل الفرد عن 600 دولار سنويا أي حوالي 1200 دينار تونسي[30].

ومن أهم الأسباب التي يمكن أن نذكرها والمتعلقة بظاهرة الفقر في تونس هو غياب التوزيع العادل للثروات بين المناطق، مما ساهم في اتساع الهوة وانقسام المجتمع إلى فقير وغني، وتقلص الطبقة الوسطى لصالح طبقة الفقراء ومحدودي الدخل، حيث تميزت المناطق الداخلية بأكبر نسبة من الفقر وانخفاض معدل النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج الوطني الإجمالي. ونتيجة لذلك لا يمكن تحقيق

التنمية وخاصة في جانبها الاجتماعي لأن هذه الحالة لا تسمح بتوفير الرفاهية لأفراد المجتمع طالما واصلوا المعاناة من هاتين المشكلتين" ضعف الدخل والبطالة المستمرة".

وتتفاوت المناطق من حيث نسبة الفقر حيث حدد المعهد الوطني للإحصاء نسبة الفقر لمختلف جهات تونس لسنة 2010على النحو التالي: الوسط 32.3% ، الشمال الغربي بنسبة 25.7%، خاصة بولاية جندوبة، الغرب حيث تصل نسبة الفقر 21.5%، ثم الجنوب الشرقي إلى17.9% و10.03% بالشمال الشرقي، و9.1% بإقليم تونس الكبرى.

وبالتالي تنمو وتزيد ظاهرة الفقر في المناطق الريفية لولايات الوسط الغربي ليلجأ المواطن الفقير والعاطل عن العمل إلى طرق أخرى لا تخدم مصلحة الاقتصاد الوطني كالتهريب، والعوامل الموازية ليصل الأمر إلى حد العبث بالثروات البيئية مثل قطع الأشجار وبيعها في السوق السوداء بحثا عن قوته اليومي، وهروبا من الجوع والتشرد الذي يهدده وللتقليص من نسبة الفقر تفتقد تونس استراتيجية واضحة للحد من ظاهرة الفقر[31].

المطلب الثاني: أثر السياسات التنموية على التنمية المستدامة في تونس

تصاعدت مظاهر المشاكل الاجتماعية في تونس وقد عملت السلطة التونسية في هذا الإطار على معالجة هذه المشاكل الاجتماعية من خلال ما اتخذته من إجراءات من أجل تحسين الوضع الاجتماعي وتركز الدراسة في هذا المطلب الثاني على موقف السلطة التونسية من المشاكل الاجتماعية في الفرع الأول وإلى استراتيجية التنمية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في تونس في الفرع الثاني.

الفرع الأول: موقف السلطة التونسية من المشاكل الاجتماعية

اتبعت السلطة التونسية في إطار التعامل مع هذه الظواهر والمشاكل الاجتماعية وما تفرزه من سلبيات، سياسة اشتراكية جعلت من السياسة الاجتماعية جزءا من مشروع التنمية. وقد كان شعار تنمية الإنسان وتحقيق حاجياته الأساسية من أهم الأهداف التي سطرت للتنمية في تلك الفترة، ومن هذا المنطلق سعت الدولة التونسية إلى محاولة إدماج مختلف الشرائح المهمشة من خلال الاجتهاد في توفير مرافق العيش الكريم لها.

غير أن المتتبع للأحداث يلاحظ أن مضمون هذا الخطاب السياسي لم يكن إلاّ للاستهلاك الإعلامي وأن واقع الممارسة كان مغايرًا تمامًا له، فخيار المواجهة الأمنية لحل هذه الأزمات الاجتماعية كان واضحًا في ما شهدته أحيانًا عديد من المدن التونسية من مصادمات دامية بين قوات الأمن والمتظاهرين وما اتخذ من إجراءات لحل العديد من المشاكل الاجتماعية كالنزوح والهجرة غير الشرعية، في هذا السياق طورت السلطة السياسية التونسية مفاهيمها الدفاعية والأمنية من أساليب التعامل مع المشاكل الاجتماعية المطروحة أمامها، وكان التحول السياسي الذي شهدته تونس يوم 7 نوفمبر 1987 أن أعطى دفعًا جديدًا لوسائل معالجة هذه المشاكل الاجتماعية.

وفي هذا السياق تحدث الوزير الأول، وخاصة بعد الإضراب الذي نظمه الاتحاد العام التونسي للشغل في جانفي 1987 وما صاحبه من أعمال شغب وإخلال بالنظام العام، مشيرًا إلى ما أعلنته الحكومة

في عديد من المناسبات من أن " فض المشاكل القائمة لا يكون إلا في نطاق النصوص والهياكل القانونية، بل طورنا التشريعات الاجتماعية وأساليبنا السياسية قدر ما يسمح به واقع مجتمعنا والتقدم الاقتصادي والاجتماعي الحالي حتى أصبحت تونس في مقدمة البلدان السائرة في طريق النمو من حيث الحريات العامة وفي مقدمتها الحريات الاجتماعية...إن الديمقراطية في نظرنا لن تكون ما لم تتمثل في بناء مجتمع قائم على التوازن متناسق الكيان متآلف متطور ومتجدد يضمن حرية الفرد ويوفر الكرامة للجميع وهذا هو الهدف من خطتنا الاقتصادية والاجتماعية، فلئن كنا حريصين على التنمية وتفجير الثروات فلأننا نرى في ذلك سببًا أساسيًا لضمان كرامة الفرد وتحقيق الرقي الاجتماعي[32].

الفرع الثاني: استراتيجية التنمية الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة بتونس

مثلت التنمية الاجتماعية إحدى ركائز المعالجة التنموية للمشاغل الأمنية وخاصة في جانبها الاجتماعي، فهي شرط أساسي للرفع من مستوى المواطن التونسي وعنصرًا أساسيًا من عناصر المنظومة التنموية الشاملة، وعملت السلطة السياسية التونسية في إطار الإصلاحات الاقتصادية المتخذة بعد يوم 07 نوفمبر 1987 إلى حماية المجتمع، وخاصة فئاته الأكثر عرضة للانعكاسات السلبية لهذه الإصلاح الشامل في البلاد، واتبعت السلطة السياسية في إطار هذا التوجه للتنمية الاجتماعية استراتيجية ثلاثية الأبعاد:

- اتخاذ عدد من الإجراءات لمعاضدة تأهيل الاقتصاد مثل إعادة الرسكلة والتأهيل المهني ووضع الآليات الكفيلة بمساعدة العمال على الإدماج في القطاعات الجديدة التي تلقوا فيها التكوين المهني المطلوب.

- تثمين الموارد البشرية وتطويرها لدعم القدرات الفردية وضمان أوفر الحظوظ لها للاندماج في سوق الشغل.

- دعم التضامن الوطني لما يعكسه من قيم أخلاقية وإنسانية تساهم في تمتين علاقات التعاون والتآزر بين مختلف فئات المجتمع وأفراده وإيجاد الآليات الكفيلة بتحقيق هذا التوجه، إضافة إلى توفير الإعانات المباشرة للفئات الضعيفة والمهمّشة ودعم الهياكل المعنية بذلك مثل الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي.

وأدت سياسة التنمية الاجتماعية المعتمدة في تونس، اعتمادا على مفاهيم جديدة لأساليب هذه التنمية وطرق تجسيدها، إلى تحقيق عديد الإنجازات، فقد أمكن بفضل تركيز آليات العمل الاجتماعي وفقًا للنظرة الجديدة وتطبيق السياسات الاجتماعية المحددة في مختلف مجالات هذا الميدان تحقيق تطور ملحوظ في الواقع الاجتماعي لمختلف الفئات وتحسين الخدمات الاجتماعية المقدمة لهم.

وتبعًا لما تقدم يمكن حصر مظاهر التنمية الاجتماعية في عدة عناصر تعكس عمق التحول الاجتماعي التونسي:

تمثل الموارد البشرية أساس السياسة التنموية في تونس بسبب غياب الثروات الطبيعية التي يمكنها أن تشكل عنصر تمويل السياسة التنموية، لذلك كانت الموارد البشرية ولا تزال محل اهتمام من

قبل السلطة السياسية القائمة، وقد كان لافتقار تونس إلى الموارد الطبيعية الهامة التي يمكنها أن تمول البرامج التنموية و أن تدفع باتجاه الاهتمام بهذا الجانب وذلك من خلال تثمين العنصر البشري في السياسة التنموية. وسعت الحكومة في هذا الإطار إلى القيام بإصلاح تربوي يشمل جميع مراحل التعليم لتكوين المواطن القادر على مجابهة متطلبات الواقع الداخلي والخارجي والرفع من المستوى العلمي للمواطنين بما يمكنهم من تقديم الإضافة النوعية في البرامج التنموية.

وقد ارتفع بفضل هذه السياسة التعليمية عدد التلاميذ في التعليم الأساسي وفي التعليم الثانوي إلى مليونين وثلاثمائة ألف تلميذ وتلميذة، كما سجل تراجع في نسب الانقطاع عن الدراسة" فقد انخفضت نسبة الانقطاع بالمرحلة الأولى من التعليم الأساسي مثلا 3.3% خلال السنة الدراسية 1996-1997 إلى 1.9 في سنة 2000-2001 وبلغ عدد الطلبة 332000 خلال السنة الجامعية 2005-2006[33]، وفي إطار الإصلاح الجامعي عملت الحكومة على إحداث أقطاب جامعية جديدة ومعاهد عليا في عديد من القطاعات والاختصاصات تفاعلا مع الثورة التكنولوجية العالمية وحاجيات سوق الشغل.

عملت السلطة السياسية التونسية ولا تزال على دعم الحقوق الاجتماعية للمواطنين من خلال عدد من الإجراءات والتشريعات التي سنّت في هذا الإطار، ففي مجال التشغيل تصدر هذا الموضوع أولويات العمل التنموي حتى أنه احتل مكانة هامة في البرنامج الانتخابية. وبذلت السلطات التونسية في إطار الحدّ من مظاهر الفقر مجهودات كبيرة لمقاومة مظاهر الفقر والحدّ منها وإقرار التوازن بين مختلف الفئات والأجيال، ويندرج في هذا الإطار إحداث الصندوق الوطني للتضامن بقرار من الرئيس السابق زين العابدين ابن علي يوم 08 ديسمبر 1993، وتندرج تدخلات هذا الصندوق في إطار السياسة الرسمية المتبعة للقضاء على مظاهر الفقر والنهوض بالفئات الضعيفة ودعم ظروف عيشها.

وفي هذا السياق حدد المخطط التاسع للتنمية عددًا من التوجهات والأهداف في مجال القضاء على الفقر حول العناصر التالية:

- إعطاء الأولوية للحلول المستدامة وللمعالجة الاقتصادية للفقر مع الإبقاء على برامج المساعدات الاجتماعية لفائدة الأفراد والعائلات غير القادرة على العمل والفاقدة للسند.
- العناية بالفئات ذات الاحتياجات الخاصة واعتماد التضامن كإطار ووسيلة أساسية للإحاطة بهذه الفئات.
- تدعيم دور المجتمع المدني والهياكل والمؤسسات الاجتماعية.
- إضفاء النجاعة والمردودية على التدخلات والبرامج الاجتماعية وإحكام تصويبها إلى مستحقيها.

الخاتمة:

بالرغم من اعتماد تونس على سياسة المخططات التي تهدف إلى خلق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، إلاّ أنّها لم تتمكن من تحقيق التنمية المستدامة على مستوى التراب الوطني من أجل بناء مجتمع لمواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية...وهذا الأمر أدى إلى التراجع عن مكاسب

التجربة التي خاضتها تونس من خلال الإصلاحات الاقتصادية المتخذة بعد يوم 07 نوفمبر 1987 إلى حماية المجتمع.

وتبين لنا ضعف مساهمة الصناعة في حل مشكلة البطالة واقتصار النمو الاقتصادي على فئات اجتماعية محدودة، إذ بقيت فئات عريضة من سكان الأرياف وخاصة المناطق الجنوبية على هامش هذه العملية المستدامة، وبالتالي مظاهر التخلف في تونس متداخلة ومتشعبة ومتفاوتة لأن له بعد هيكلي أي في البناء الاجتماعي، وبالتالي لتحقيق التنمية الاجتماعية يجب إيجاد فرص العمل وتوفر الغذاء والتعليم والرعاية الصحية للجميع ويكون ذلك بإرساء عدالة اجتماعية حقيقية في الداخل والعمل على التكامل الاقتصادي خاصة في بعدها الإقليمي لأن الدولة التونسية غير قادرة بمفردها أن تحل مشكلة التخلف والمشاكل الاجتماعية. أما عن الاقتراحات التي يمكن تقديمها في هذا الصدد فنلخصها كما يلي:

لابد من إعادة الهندسة البشرية بشكل يتوافق ومتطلبات العصر، ولإتمام ذلك لا بد من تجاوز أدوات وأساليب التنشئة الاجتماعية المعوّقة لحركة النمو، وهذه مهمة استراتيجية تتطلب رؤية شمولية وإطار تفكير مختلف يتعامل مع التعقيد والتشابك، وإرادة سياسية صادقة وواضحة وقوية، وإعداد خرائط حاجات تدريبية سنوية بالمؤسسات التونسية وخطط تدريب ديناميكية تلبّي خاصية تجديد الاحتياج التدريبي، وإعطاء مفهوم التدريب المستمر أولوية قصوى وخلق الحوافز لترسيخه وربط نشاط التدريب بالإدارة العليا مباشرة، والاهتمام بإنشاء حضانات التكنولوجيا وتضييق الهوة ما بين حاجات السوق ومخرجات التعليم وفقا للتطور العلمي والتكنولوجي، ومحاربة الفساد بكل أنواعه وتسخير الموارد الوطنية لتنمية شاملة فعالة.

الهوامش:

(1) أمين المشافية، وسعد شاكر شبلي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، عمان: دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 16.

(2) سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته: دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19،صيف 2008، ص28.

(3) سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(4) عزيزة محمد علي بدر، "العلاقة بين السلم والتنمية المستديمة (حالة إفريقيا)"، مجلة الحقيقة، أدرار، العدد 2، مارس، السنة 2003، ص 146.

* الأجيال (Génération) هي جمع لكلمة الجيل، ويعرّف قاموس أكسفورد "Dictionary The Oxford" الجيل بأنه: "متوسط الزمن اللازم للأطفال ليكونوا مستعدين لأخذ مكان أبائهم، وغالبًا ما يكون 30 سنة" أما معجم بلاكويل للعلوم السياسية" The Blackwell Dictionary Of" فيقول بأنه فئات الأعمار الممتدة نحو 10 سنوات.

(5) الأمانة العامة للحكومة، " قانون رقم 03-10 مؤرخ في 19 جمادي الأولى 1424هـ الموافق لـ19 يوليو 2003.

(6) باسل البستاني، جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009)، ص ص 58-61.

(7) محمد بلغالي، الحكم الراشد والتنمية المستدامة: دراسة اصطلاحية تحليلية " حالة الجزائر"، دراسات استراتيجية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعلمية، العدد 14، 2006، ص 53.

(8) لعلي بوكميش، "التنمية المستديمة ومشكلة التسلح"، مجلة الحقيقة، أدرار، العدد 2، مارس، السنة 2003، ص 258.

(9) صالح عمر فلاحي، "التنمية المستديمة بين تراكم الرأس المال واتساع الفقر"، مجلة الحقيقة، أدرار، العدد 2، مارس، السنة 2003، ص 198.

(10) عبد الرزاق مقري، مشكلات التنمية والبيئة والعلاقات الدولية: دراسة مقارنة بين الشرعة الإسلامية والقانون الدولي حول مشكلات التنمية والبيئة في ظل العلاقات الدولية الراهنة، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع، 2008، ص ص 226-227.

(11) الأثر الأكاديمي، أهداف التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، على الرابط الإلكتروني: تم تصفح الموقع بتاريخ 25-10-2018.
https://academicimpact.un.org

(12) الشيخ الداوي، "تحديات التنمية المستدامة في ظل العولمة: حالة الوطن العربي وإفريقيا"، ورقة بحثية قدمت إلى الملتقى العاشر هواري بومدين حول: الشباب والعولمة، سكيكدة، 21-2000/12/23، الجزائر، دار هومة، 2001، ص 100.

(13) عبد الحكيم محمود، العلاقة بين البيئة والتنمية، على الرابط الإلكتروني: تم تصفح الموقع بتاريخ 25-09-2018.
http://www.arsco.org/article-detail-349-4-0

(14) المرجع نفسه.

(15) محمد بلغالي، مرجع سبق ذكره، ص 54.

(16) باتر محمد علي وردم، العالم ليس للبيع- مخاطر العولمة على التنمية المستديمة، (الأردن: الأهلية للنشر والتوزيع، 2003)، ص 189.

(17) خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة،(القاهرة: الدار الجامعية، 2010)، ص 19.

(18) نور الدين هرمز، "النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 29، السنة2007، ص 3.

(19) Saida Henini, « Pauvreté de capacité et développement durable en algerie », papier à: The International Conférence on the Capability Approch, Enhancing Human Security, University of Pavia, Italy(septembre 2004), p.9.

(20) أحمد صدى، " مطالب البناء وتحديات العولمة" المغرب الموحد، العدد 3، 2009، ص 22.

(21) نور الدين هرمز، مرجع سبق ذكره، ص 17.

(22) حافظ بن عمر،" البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة لتونس"، مجلة المستقبل العربي، العدد 442، ديسمبر 2015، ص 67.

(23) أظهرت النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان لسنة 2014 التي أفصح عنها المعهد الوطني للإحصاء جملة من الاستنتاجات لتي يتعين الوقوف عندها وتحليلها، ومن أهم هذه الاستنتاجات أن 33.7% من التونسيين (الشريحة العمرية 18- 59)، أي مليون و33 ألف شخص يعملون في القطاع الموازي وليس لهم تغطية اجتماعية على خلفية أن التعداد أظهر 65.4 %من التونسيين المستغلين وعددهم أكثر من مليونين و300 آلف شخص منخرطون في الصناديق الاجتماعية.

*المقصود بالصناعات المعملية مجموع النشاطات الآتية: صناعات غذائية، مواد البناء والخزف والبلور، صناعات ميكانيكية، صناعات النسيج والملابس والأحذية وصناعة معملية أخرى، أما بالنسبة إلى الصناعات غير المعملية فالمقصود هو مجموع المناجم والطاقات والبناء والأشغال العامة، أما الخدمات فهي تشمل مجموع التجارة والنقل والاتصالات والنزل والمطاعم، البنوك والتأمين، خدمات اجتماعية وثقافية والتربية والصحة والخدمات الإدارية.

(24) رشيد خشانة، "الحركة الاحتجاجية في تونس دوافعها اجتماعية بالأساس بع إخفاق برامج الحكومة في تخفيف حدّة البطالة بين الشباب، القدس، 11-2011-01.

(25) Country data Report for Tunisien 1996 – 2009, World Bank.

(26) خيام التركي، تونس المستقبل، تونس: دار الجنوب للنشر، 2013، ص 82.

(27) المرجع نفسه، ص 84.

(28) Saida Henni, '' Inégalités sociales, croissance et développement durable'',université de bordeaux, septembre, 2004), p 2.

(29) نور الدين هرمز، "النمو والعمالة والفقر في البلدان النامية"، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلم الاقتصادية والقانونية، السنة 29، العدد 2،2007، ص 3.

(30) بن عمر، مرجع سبق ذكره، ص 70.

(31) تؤكد دراسات وزارة الشؤون الاجتماعية أن تونس تحتاج سنويا إلى 7000 مليون دينار للقضاء على هذه الظاهرة.

(32) خطاب الوزير الأول، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، عدد 34، مداولات مجلس الأمة، جلسة يوم 31 جانفي 1978.

(33) المخطط العاشر للتنمية، المجلد الثاني، الباب الأول: التربية، ص 219.